

تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر Evaluating the fiscal sustainability of the public budget in Algeria

رابح أوكيل
جامعة البويرة - الجزائر
rabeh_pg@yahoo.fr

مختار عصماني
جامعة البويرة - الجزائر
mokmok786@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/09/01

تاريخ الإرسال: 2019/01/21

الملخص:

حاولت هذه الدراسة فحص الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 للتحقق ما إذا كان قد تم احترام قيد الموازنة بين الأزمنة ، أين استخدمت مقارنة التكامل المشترك وكوينتوس كأدوات في التحليل لمعرفة أهم العناصر المالية ومتغيراتها التي تؤثر على المالية العامة للدولة ومدى قابلية استدامتها. أظهرت نتائج الدراسة من خلال اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات وهذا ما يعني أن الميزانية العامة في الجزائر مستدامة إلا أنها استدامة ضعيفة وفق منظور كوينتوس. لذلك اقترحت الدراسة بأن تحسن الحكومة إيراداتها الضريبية وغيرها من مصادر الدخل وأن تضمن تحقيق فائض في الميزانية..

- الكلمات المفتاح: الاستدامة المالية ، قيد الموازنة، الاستقرار، التكامل المشترك
- تصنيف E62, H10, H61: JEL

Abstract:

The study examines fiscal sustainability of public budget in Algeria over the period of 1980-2017 to determine whether or not the government has violated intertemporal government budget constraint. Using Johansen co-integration test and Quintos (1995) approach method of analysis, the study revealed that public budget was weakly sustainable in the economy of Algeria. The study, therefore, recommends that government should improve on her tax revenue generation and other sources of income and ensure records of surplus budgeting.

- Keywords:** Fiscal sustainability, budget constraint, Stationarity, Cointegration
- Jel Classification Codes :** E62, H10, H61

1- تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية لكافة البلدان مهما اختلفت طبيعة فلسفتها الاقتصادية، وهذا بسبب دورها الفعال على مستوى الاقتصاد الكلي، وشهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بتحليل نتائج السياسة المالية وتقييم أثرها على الوضع المالي واحتلت العديد من القضايا في هذه المجال مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة، أهمها الاستدامة المالية ويرجع ذلك إلى الارتباط الشديد بين عناصر المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى الاختلال الشديد في الأوضاع المالية للدول.

وقد ظهرت العديد من المقاربات التي تحلل وتقيم الاستدامة المالية العامة منها المقاربة الحسابية والمقاربة القياسية هذه الأخيرة التي تعتمد على التحليل القياسي لمجموعة من المتغيرات كالعجز الموازي والدين العمومي بالإضافة إلى النفقات والإيرادات. فالإطار التحليلي للاستدامة المالية أصبح عنصرا حاكما لمعرفة الوضعية المالية للحكومات، وهذا قصد التعرف على توجهات وأثار المالية العامة وتقييم أدائها والحكم على جودتها وكذلك المخاطر التي تواجهها في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

وتلعب السياسة المالية من خلال الميزانية العامة في الجزائر دورا هاما في النشاط الاقتصادي، باعتبارها أداة الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر، كما تؤدي السياسة المالية بشقيها النفقات والإيرادات دورا مؤثرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، وبالرغم من ذلك فإن نجاحها مرهون إلى حد كبير بكفاءة تخصيص الموارد العامة وفعالية توجيه الإنفاق العام وترشيده، وكذلك قدرتها على تنمية إيراداتها التي تنسم بالاستدامة والتجديد

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه تتصدى لتحليل وتقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر، وهذا لمعرفة أهم العناصر المالية ومتغيراتها التي تؤثر على المالية العامة للدولة، وكذلك تحديد قدرة الحكومة الجزائرية على الوفاء بالتزاماتها المالية.

مشكلة البحث:

ستنضوي إشكالية بحثنا حول مدى قابلية الاستدامة المالية للميزانية العامة والسياسات المالية المستقبلية المتوقعة، بشكل يحافظ على التوازن المالي مابين الأزمنة وملاءة الدولة. وعلى إثر ذلك، يمكننا صياغة إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما مدى استدامة الميزانية العامة في الجزائر؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأسس التقنية والفنية للتوازنات المالية للدولة من خلال تقييم السلامة المالية أو الاقتدار المالي، وذلك من خلال دراسة مدى إمكانية الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر.

وستتناول في هذا البحث النقاط التالية

- مفهوم الاستدامة المالية
- الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي
- مقاربات قياس وتقييم الاستدامة المالية
- تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر
- الخلاصة

1.1- مفهوم الاستدامة المالية:

للاستدامة المالية مفاهيم متعددة استندت بعضها إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وملاءة الدولة، تماشيا مع فكرة أن الحكومات يجب أن تستوفي بعلاقة طويلة الأجل بين الدين والنمو والاقتصادي، بينما استندت البعض الأخرى إلى الربط بين مفهوم الاستدامة وقيد الموازنة بين الأزمنة، وهي الفكرة التي تتعلق بخيار الحفاظ على الدين العام مساويا لقيمة فائض الميزانية العامة في المستقبل.

ترجع المحاولات الأولى لتحليل استدامة السياسة الميزانية إلى كينز (Keynes) الذي اهتم بأزمة الدين العمومي التي عرفتها فرنسا آنذاك، حيث نصح الحكومة الفرنسية بوضع سياسة مالية مستدامة والتي تحقق القيد الموازي، وبين القدرة على استدامة الدين العام تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قيما مفرطة (عبدالرحيم، 2013، صفحة 143)، في حين اشترط دومار (Domar) لتحقيق الاستدامة المالية أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل الفائدة على الدين العام لضمان السيطرة على حجم الدين في المستقبل ففي حالة عد تحقيق ذلك ستلجأ الحكومة للاستدانة من أجل سداد مدفوعات الدين وسيستمر حجم الدين بالارتفاع. (Domar, 1944, pp. 798-799)

عرف بيوتير (Buiter) السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة التي تستطيع الحفاظ على صافي ثروة القطاع العمومي إلى الناتج المحلي عند المستوى الحالي (Buiter, 1985, p. 38)، وفي نفس السياق عرف بلانشارد (blanchard) الاستدامة المالية على أنها

السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج القومي (Blanchard, 1990, p. 11)، حيث ربط بين الاستدامة المالية وقيود الميزانية وعليه يتحقق وضع الاستدامة المالية، عندما تظل نسبة الدين العام للناتج ثابتة بحيث تعود إلى مستوياتها الأصلية في حالة حدوث طارئ ويشترط من أجل تحقيق ذلك أن تكون الموارد المالية الحكومية كافية لتغطية أعباء الدين المستقبلية، دون الحاجة للاقتراض مرة أخرى أو إعادة جدولة الديون.

ويعرف صندوق النقد الدولي مفهوم الاستدامة المالية على أنها الوضعية التي يكون فيها المقترض قادر على خدمة ديونه دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية في ميزان النفقات والإيرادات مستقبلاً (IMF, 2002, p. 05). وعرفت اللجنة الأوروبية (European Commission) مفهوم الاستدامة المالية بأنها تعكس قدرة الحكومة على تحمل العبء المالي لديونها في المستقبل، فالسياسة المالية ليست مستدامة إذا كانت تنطوي على تراكم مفرط للديون وخدماته على مر الزمن (Comission, 2012, p. 01) أما ستارم (sturm)، غارتنر (Gurtner) وألغره (Alegre) فأعطوا تعريفاً للاستدامة المالية خاص بالدول المصدرة للنفط ووصفوا لكي تكون السياسة المالية مستدامة في الدول المصدرة للنفط هو أن تضمن هذه الأخيرة في فترة ما بعد النفط نفس الكمية من السلع العامة أو الإنفاق العام كما كان الحال في زمن النفط، دون اللجوء إلى تمويل الميزانية بالعجز. وقد فرقوا بين الاستدامة المالية والعدالة ما بين الأجيال، فإذا تم تعويض إيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية، هذا يضمن الاستدامة المالية وليس بالضرورة العدالة ما بين الأجيال (Kenan, 2015, p. 115)

وهناك تعريفات للاستدامة تقدم تحليلاً أكثر دقة فميزت بين:

- المقدرة على تسديد الديون: أي أن الحكومة توصف بأنها قادرة على الوفاء بديونها إذا استطاعت عمل ذلك من خلال الفائض المستقبلي خلال فترة زمنية طويلة الأمد
- الاستدامة: تعود بمقدرة الحكومة في ظل السياسات الحالية على تحقيق نسبة دين مقدرة سلفاً في أفق زمني محدد ويرى الباحثان أن الاستدامة المالية للدول تقضي بتحليل جانبي إيرادات والنفقات ومعرفة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولا يتطلب فقط ضرورة الحفاظ على توازن الميزانية أي تحقيق قيد الموازنة، بل محاولة ترشيد النفقات وتمويل العجز الموازي بالاقتراض الموجه لتمويل الاستثمار العمومي والتي تقضي بخلق فوائض مالية مستقبلية يمكن من خلالها تسديد الدين وفوائده ضمن سياسة اقتصادية فعالة تدخل في حساباتها القطاع الخاص ومشاركتها في خلق القيمة المضافة.

2. - الاستدامة المالية في الفكر الاقتصادي

1. 2. الفكر الكلاسيكي:

- تقوم نظرة الفكر الكلاسيكي للاستدامة المالية على أنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، فإصدار الدين من طرف الحكومة في فترة معينة لا بد أن يقابله ما يساويه من الإيرادات في الفترات المستقبلية لسداد الدين، واستندوا في تعريفهم للاستدامة المالية إلى عدد من المحددات الأساسية (حسين، 2009، صفحة 09)
- قيد الموازنة الحكومية: والمتمثل في قيد الدخل الذي يواجه.
- متطابقة ريكاردو: التي عطي تفسيراً اقتصادياً لقيد الموازنة الحكومية حيث تحصر تمويل الدين في الإيرادات الضريبية، فلا تفترض اللجوء إلى الإصدار النقدي في تمويل الدين أو التمويل الخارجي.
- نظرية تعظيم سلوك المستهلك: فالمستهلك الرشيد يحاول تعظيم منفعته طوال دورة حياته الاقتصادية في ظل قيد الموازنة.

2. 2. الفكر النيوكلاسيكي:

انتقد النيوكلاسيك مفهوم الاستدامة المبني على قيد الموازنة الحكومية والذي يرجع أساسه إلى متطابقة ريكاردو، واستخدموا للوصول إلى مفهوم الاستدامة المالية نموذج التداخل بين الأجيال، لكل لديموند (Diamond)، يختبر النموذج تأثير الدين العام على التوازن التنافسي في الأجل الطويل في ظل اقتصاد يسوده التداخل بين الأجيال. وتوصل النموذج إلى أن الاستدامة المالية تعني في الأجل القصير أن يتحقق التوازن المؤقت في سلوك الأفراد والمنشآت وفي سلوك الحكومة، والذي يتحقق عندما تكون الإنتاجية الحدية للمجتمع قادرة على سداد الدين، فيحدث التوازن في سلوك الأفراد عندما تكون الضرائب أقل من مدخراتهم والتوازن في سلوك المنشآت عندما يكون الاستثمار في الإنتاج الرأسمالي موجب، والتوازن في سلوك الحكومة عندما تستطيع الضرائب سداد أعباء الدين. كما توصل النموذج إلى مفهوم الاستدامة في الأجل الطويل والتي تعني تحقيق التوازن العام، والذي يتحقق من الاستمرار في تحقيق توازنات مؤقتة أي عندما يساوي الدين الإنتاجية الحدية لرأس المال (حسين، 2009، صفحة 26)

3. 2. الفكر الكينزي:

لقد بنيت أفكار الكينزيين على الاستدامة المالية في فترة شهد الاقتصاد العالمي أزمة اقتصادية كبيرة، فهم يؤمنون بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد عكس الكلاسيك، وأن الحكومة رشيدة فهي توجه الدين إلى استخدامات منتجة كما تضع حدود لحجم المديونية التي تصدرها وتلتزم بسدادها، واستند solow وBlinder إلى هذه المبادئ وأنشأ نموذجين مثلاً ركيزة استخدمها Alberto Bagnai في التوصل إلى الشرط الضروري لتحقيق الاستدامة المالية (شبيبي وشكوري، 2013، صفحة 292).

II - مقاربات قياس وتقييم الاستدامة المالية:

توجد مجموعة من المداخل والمقاربات لتحديد وتقييم الاستدامة المالية للدول، نذكر منها المقاربة المحاسبية التي تعتمد على حساب بعض المؤشرات، والمقاربة القياسية والتي تنطلق من قيد الموازنة الحكومي مابين الأزمنة. تعتمد المقاربة المحاسبية على مؤشرات الاستدامة المالية التي تقارن فيه مابين الأوضاع الحالية والأوضاع المستقبلية التي تتحقق عندها الاستدامة المالية، ويتم تقدير الفجوة بين كل من الوضعيين واتساع الفجوة يعتبر مؤشر للبعد عن الاستدامة، أما المقاربة القياسية فاهتمت باختبار سلوك السلاسل الزمنية لقيد الموازنة الحكومي مابين الأزمنة.

1.1. المداخل القياسية لتقييم الاستدامة المالية

يعرض الأدب الاقتصادي القياسي ثلاث منهجيات لتقييم الاستدامة المالية ، أين تستخدم سلاسل زمنية ماضية للمتغيرات المكونة لقيد الموازنة الحكومي مابين الأزمنة، حيث تعتمد المنهجية الأولى على خاصية السكون واختبارات جذر الوحدة، أما المنهجية الثانية فقد أضافت اختبارات التكامل المشترك وهذا للتحقق من شرط العرضية ومدى احترام قيد الموازنة الحكومي مابين الأزمنة.

أما المنهجية الثالثة فهي تقدير دالة الفعل المالي، والتي شككت في قدرة المنهجين المذكورة أعلاه على تقييم الاستدامة بشكل جيد، أين اعتبر bohn أنه من الصعب جدا رفض وجود جذر الوحدة في سلسلة الدين العام، كما انه يمكن أن يتحقق قيد الموازنة دون أن يكون هناك تكامل مشترك بين متغيراته (Bohn, 2007, pp. 1840-1841)، وقد أضاف Cuddington أن المنهجين الأولين يتطلبان سلسلة زمنية طويلة وهو مطلب قد يكون غير واقعي في العديد من الدول النامية نظرا لأن البيانات ضعيفة نسبيا فيما يتعلق بالفترة الزمنية والدقة. (Cuddington, 2007, p. 33)

1.1.1. قيد الميزانية مابين الأزمنة

يعتبر قيد الأزمنة مابين الأزمنة (intertemporal budget constraint) من أكثر الاختبارات المستخدمة في تحليل الاستدامة عند الكلاسيك حيث تفرض قيود على قدرة الحكومة على الاقتراض بشكل غير محدد، وذلك عن طريق الاشتراط بأن صافي الديون الأولية مضاف إليها القيمة الحالية للإنفاق المتوقع في المستقبل يجب أن يكون مساويا أو أقل من القيمة الحالية لإيرادات الحكومة المستقبلية المتوقعة، ويعبر عنها بالمعادلة التالية للفترة الزمنية (t) (Nzarmba L., 2015, p. 09):

$$B_{t+1} = (1+r) B_t + G_t - T_t = (1+r) B_t - S_t \dots \dots \dots (01)$$

حيث تمثل G: الإنفاق العمومي S: الفائض الأولي T: إيرادات الضرائب

B: الدين العام الحكومي r: معدل الفائدة على الدين العمومي

وتعبر المعادلة (01) عن قيد الميزانية مابين الأزمنة لفترة زمنية t ويوجد قيد مماثل للفترة t+1, t+2, t+3... وبحل المعادلة باستخدام عمليات تكرارية (Forward substitutions) في الزمن يعطي لنا مايلي:

$$B_t = (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-1} B_{t+1} \dots \dots \dots (02)$$

$$B_t = (1+r)^{-2} S_{t+2} + (1+r)^{-1} S_{t+1} + (1+r)^{-2} B_{t+2} \dots \dots \dots (03)$$

و سنحصل على قيد الموازنة ما بين الأزمنة من خلال n من الفترات والمعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^n (1+r)^{-i} S_{t+i} + (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (04)$$

وعنما تؤول n إلى ما لانهاية ∞ سنحصل على ما يلي :

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} + \lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} \dots \dots \dots (05)$$

إن الشرط الأساسي والكافي للاستدامة المالية هو أن تؤوّل القيمة المتوقعة للدين العام عندما تؤول n إلى ما لانهاية تساوي الصفر، وهو ما يعرف بشرط العرضية (transversality condition)، ويمكن التعبير عن هذا الشرط بالصيغة:

$$E_t (1+r)^{-n} B_{t+n} = 0 \dots \dots \dots \lim_{n \rightarrow \infty} (06)$$

ويشير شرط العرضية إلى عدم السماح بالتمويل البونزي (no ponzi games are allowed) أي عدم إصدار ديون جديدة لمقابلة مدفوعات فوائد الدين وأقساطه، يعني هذا الشرط أن الدين الجاري هي متعادلة مع الفوائض الحالية والمستقبلية المتوقعة المخصومة للرصيد الوالي للميزانية ، وهذا ما يشير ضمنا إلى أن قيد موازنة الحكومة يصبح في مدى القيمة الحالية بالمعادلة التالية:

$$B_t = \sum_{i=1}^{\infty} (1+r)^{-i} S_{t+i} \dots \dots \dots (07)$$

تعرض الأدبيات الاقتصادية القياسية في تقييم الاستدامة المالية التي اعتمدت على قيد الميزانية مابين الأزمنة، ثلاث منهجيات في اختبار شرط العرضية أو ما يعرف بعدم التمويل البونزي

اعتبر كل من Flavin و Hamilton أن استقرار سلسلة الرصيد الأولي للميزانية S_t والدين العام B_t هو شرط كافي لتحقيق الاستدامة المالية، وبالتالي لن يكون هناك تمويل بونزي (Hamilton & Flavin, 1986).

يرى Trehan and Walsh أن الشرط الضروري والكافي لتحقيق الاستدامة المالية هو وجود تكامل مشترك بين العجز الأولي للميزانية والدين العام ، أي تحقيق شرط العرضية (Trehan & Walsh, 1991) ومن خلال المعادلة رقم (1) ومع افتراض أن سعر الفائدة ثابتا عبر الزمن يمكن صياغة مايلي:

$$B_{t+1} = +G_t - T_t + B_t + \dots (08)$$

وهذا يعني أن:

$$B_{t+1} - B_t = G_t - T_t = S_t \dots (09)$$

ويتم اختبار الاستدامة المالية لقيد الموازنة ما بين الأزمنة من خلال معادلة الانحدار التكامل المتزامن التالية (Nzarmba L., 2015):

$$S_t = \alpha B_{t-1} + \varepsilon_t \dots (10)$$

حيث أن: $0 < \alpha$

أما كل من Hakiko and rush و haug ، افترضوا أن كل من النفقات والإيرادات هي متغيرات ساكنة من الدرجة الأولى، كما أن وجود تكامل متزامن ما بين كل من الإيرادات والنفقات العامة مع معامل تكامل مشترك من الشكل (1-b) (Hakiko & Rush, 1991) بالإضافة إلى أن: $0 < b \leq 1$ هو شرط أساسي لتحقيق شرط العرضية وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية (Haug, 1991) من خلال المعادلة رقم (05) وبأخذ الفروق الأولى للمعادلة نجد مايلي:

$$\Delta B_t = \sum_{i=1}^{\infty} [(1+r)^{-1} (\Delta R_{t+i+1} - \Delta G_{t+i+1})] + \lim_{n \rightarrow \infty} E_t (1+r)^{-n(1)} \Delta B_{n+1} \dots (11)$$

حيث أن R_t : تمثل الإيرادات الحكومية G_t : تمثل النفقات العمومية

بافتراض ثبات سعر الفائدة حول متوسطها، وباستعمال متغيرات مساعدة حيث أن: $E_t = G_t + (r_t - r) B_{t-1}$ كما أن $GG_t = G_t + r_t B_{t-1}$ وبافتراض أن عدم وجود التمويل البونزي في المعادلة رقم (11) محققة يمكن صياغة مايلي:

$$GG_t - R_t = \sum_{i=1}^{\infty} [(1+r)^{-1} (\Delta R_{t+i+1} - \Delta E_{t+i+1})] \dots (12)$$

ويتم استخدام المعادلة التالية لاختبار شرط الاستدامة لقيد الميزانية ما بين الأزمنة: (Nzarmba L., 2015, p. 11):

$$R_t = \alpha + b GG_t + \varepsilon_t \dots (13)$$

وقد استخدم كل من Quintos و martin المعادلة رقم (13) لاختبار شرط الاستدامة المالية وقد ميز كوينتوس بين نوعين من الاستدامة المالية وهي كالتالي (Quintos, 1995, p. 413):

- استدامة قوية (strong sustainable) إذا وجد تكامل مشترك بين كل من النفقات والإيرادات من الشكل (1-b) ويكون معامل المعادلة b رقم (13) يساوي الواحد $b=1$.
- استدامة ضعيفة (weakly sustainable) إذا وجد تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات ويكون المعامل b محصور بين الواحد والصفر $0 < b < 1$ ، أما إذا كان المعامل b المعامل $b=0$ فهذا يعني عدم وجود استدامة مالية.

II. 2. - تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر

II. 2. 1. - الطريقة والأدوات

سنقوم باختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية للميزانية العامة، وهذا وفق منظور كل من grush و hakiko وكذلك Martin و Quintos (كما هو مبين سابقا)، وهذا من خلال المعادلة التالية:

$$R_t = \alpha + b GG_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

R_t : الإيرادات العامة G_t : النفقات العامة

ويمكن تلخيص الخطوات التي اتبعناها كما يلي:

- التحقق من مدى سكون السلاسل الزمنية لكل من الإيرادات والنفقات باستخدام اختبار جذر الوحدة (phillips- Perron (PP)؛
- تم استخدام اختبار التكامل المشترك بإتباع اختبار جوهانسون (Johansen) للتحقق مدى وجود علاقة بين الإيرادات والنفقات في الأمد الطويل؛
- تقدير العلاقة بين النفقات والإيرادات من خلال المعادلة أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وذلك لمعرفة قدرة الجزائر على سداد العجز واحتواء أعباء الدين العام ومدى تحقق شرط الاستدامة المالية للميزانية العامة.

II. 2. 2. وصف تحليلي لمتغيرات الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة كما أسلفنا الذكر، هو تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وتمثل متغيرات الدراسة في مايلي:

- النفقات العامة ونرمز لها بالرمز (G)؛
- الإيرادات العامة ويرمز لها بـ (R)

إذ تمثل جميع البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة بسلاسل زمنية لمعطيات سنوية خاصة بالاقتصاد الوطني معبر عنها بمليارات الدينارات للفترة 1980-2017، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات للمتغيرين من المعطيات الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية ويمكن تلخيص المعطيات في الجدول الموالي

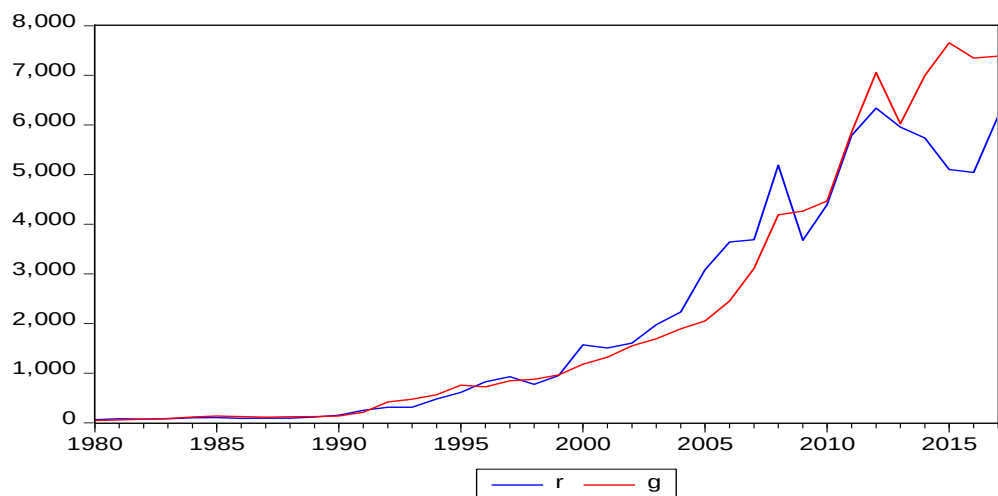
السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
النفقات العام	G	- صندوق النقد الدولي	الفترة الممتدة
الإيرادات العامة	R	- الديوات الوطني للإحصاء	1980-2017
		- البنك المركزي	
		- وزارة المالية	

المصدر: من إعداد الباحث

اعتمدت السياسة الضريبية في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية إذ تشكل موردا رئيسيا لخزينة الدولة، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية، استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع. بلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية 65.11 بالمائة سنة 1980، ثم انخفضت سنة 1987 إلى 27 بالمائة ثم عاودت الهيمنة في الهيكل الضريبي إذ أنها انتقلت من 64.03 بالمائة من إجمالي الإيرادات الجبائية سنة 1992 إلى 77.91 بالمائة من هذا المجموع سنة 2007، أي زيادة قدرها حوالي 14 بالمائة. وعرفت سنة 2009 انخفاضا حادا في الحصيلة المالية للجباية البترولية والتي بلغت بنسبة مساهمة قدرت بـ 65.33% وهذا بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت أهم الاقتصاديات العالمية، بعد ذلك عاودت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الارتفاع حيث بلغت بنسبة مساهمتها بـ 66.01% (معطى الله، 2015، الصفحات 261-262).

كما لعبت السياسة الانفاقية بالجزائر دورا مهما في التنمية الاقتصادية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور نسب الإنفاق العام التي انتقلت من 33,22% من الناتج الإجمالي الخام سنة 1963 إلى حوالي 44% من هذا الناتج سنة 2009، بينما بلغت 40% سنة 2017 ويمكن رد أسباب نمو الإنفاق العام بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة، وهي: المحدد الاقتصادي والمذهبي، ونقص ذلك حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي، وهو عبارة عن ضغط الطل على الخدمات العمومية، المحدد المالي، ويتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات. تميزت الفترة 1980-2017 بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار وأن النصيب الأكبر لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، وأن الإيرادات العامة للدولة تميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكثر من 50% من الإيرادات الإجمالية، ورغم الإصلاحات الضريبية إلا أن مساهمة الجباية العادية رغم تحسنها مازلت بعيدة عن المأمول.

شكل رقم (01): الشكل البياني لمتغيرات الدراسة النفقات العامة، الإيرادات العامة للفترة 1980-2017



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews.

III- النتائج ومناقشتها:

1.III مراحل ونتائج الدراسة التطبيقية

1.1.III اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة وبالخصوص في تحليل وضعية الاقتصاد الكلي، ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نستخدم على نموذج Phillips- Perron (PP)، والغرض من استعمال هذا النموذج هو معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة من خلال معرفة الخصائص الإحصائية من حيث درجة تكاملها وطبيعة استقرارها.

تبين نتائج الجدول رقم 01 لاختبار جذر الوحدة (PP)، أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائل بأن المتغيرين بهما جذر الوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى، مما يعني أن المتغيرين متكاملين من الرتبة (1) عند مستوى المعنوية 5%، والخاصة أن السلسلتين الزميتين R و G غير ساكنيتين عند المستوى لكن بعد إجراء الفروق الأولى تصبح السلسلتان مستقرتان ومنه فإن كل من النفقات العامة والإيرادات العامة متكاملتان من الدرجة الأولى، ومن ثم يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen

جدول رقم (01): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام (PP)

المتغير	الاختبار في	الإحصائية	PP		
			قاطع واتجاه	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه
R	المستوى	t-Stat	-2.02	-0.83	2.16
		**P-value	0.56	0.99	0.99
	الفرق الأول	t-Stat	-7.12	-6.63	-5.89
		**P-value	0.00	0.00	0.00
G	المستوى	t-Stat	-1.13	1.69	3.26
		**P-value	0.90	0.99	0.99
	الفرق الأول	t-Stat	-6.87	-5.89	-5.16
		**P-value	0.00	0.00	0.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS

** معنوية عند مستوى 5% حسب قيم (adj.t-statistic) الجدولية لـ (Mackinnon: 1996)

تم تحديد فترات الإبطاء أوتوماتيكيا وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة Bartlett

2.1.III تحديد فترة الإبطاء الأنسب:

نظرا لحساسية اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون لعدد أو طول فترة الإبطاء، فلا بد قبل الشروع بإجراء التكامل المشترك من تحديد فترة الإبطاء الأمثل ويعتمد ذلك على نموذج الإبطاء الذاتي غير المقيد (UVAR)، ونفترض أن عدد فترات الإبطاء الأقصى 3، وسنستخدم معايير المعلومات التالية AKAIK، Schwarz، Hanan and Quin، Final Prediction، ومعيار LR، يبين الجدول الموالي النتائج الإحصائية لفترة الإبطاء المختلفة.

جدول رقم (02): بعض المعايير لاختبار فترة الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-597.9230	NA	2.65e+12	34.28131	34.37019	34.31199
1	-520.2733	141.9881	3.94e+10	30.07276	30.33939	30.16480
2	-518.7026	2.692534	4.54e+10	30.21158	30.65596	30.36498
3	-506.0186	20.29442*	2.79e+10*	29.71535*	30.33749*	29.93011*

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على EViews

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد فترات الإبطاء المثلى وفق معظم معايير المعلومات هي ثلاث فترات، ماعدا معيار sc والذي حدد فترة الإبطاء المثلى بواحدة.

3.1.III اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون (Johansen):

يكشف اختبار جوهانسون عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا وحيدا أو أكثر، أي أن التكامل المشترك يتحقق فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة وهذا الأمر له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك وحيد فإن العلاقة التوازنية في الأجل الطويل محل شك وتساؤل.

وقد تم اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون بين الإيرادات العامة (R) والنفقات العامة (G) باستعمال اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمى، والنتائج المتحصل عليها جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (03): اختبار التكامل المشترك بين النفقات ولإيرادات بطريقة جوهانسون

اختبار الأثر Trace Test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	**.Prob
None *	0.633161	34.68620	15.49471	0.0000
Atmost 1	0.017200	0.589871	3.841466	0.4425
اختبار الإمكانية العظمى The Lambda – max test				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	**.Prob
None *	0.633161	34.09633	14.26460	0.0000
Atmost 1	0.017200	0.589871	3.841466	0.4425

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

1.3.1.III. اختبار الأثر:

تبين نتائج اختبار الأثر إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر λ_{trace} عند هذه الفرضية تساوي 34.68 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 15.49 عند مستوى معنوية 5%، في حين أنه يتم قبول الفرضية العدمية الموالية التي تفيد بوجود علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك، نظرا لكون قيمة إحصائية الأثر والتي تساوي 0.58 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 3.84 عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي يظهر اختبار الأثر بوجود شعاع وحيد للتكامل المشترك بين النفقات والإيرادات.

2.3.1.III. اختبار القيمة الذاتية العظمى:

تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن القيمة الإحصائية للقيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 34.09 وهي أكبر من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 14.26 عند مستوى معنوية 5%، في حين أن يتم قبول فرضية العدم الموالية والتي تفيد بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك نظر لكون قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى والتي تساوي 0.58 أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة 3.84 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يظهر اختبار القيمة الذاتية العظمى بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود شعاع وحيد للتكامل المشترك.

4.1.III. تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات والنفقات:

بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة تم تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك وفق طريقة المربعات الصغرى الديناميكية، وهذا بدون ثابت بعد أن وجدناه أنه غير معنوي عند مستوى الدلالة 5%، وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة بعد أن تبين لنا أن التقدير بالمربعات الصغرى العادية تعاني من مشاكل إحصائية كالارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين وعدم تتبع البواقي للتوزيع الطبيعي، والجدول الموالي يبين النتائج المحصل عليها:
جدول رقم (04): تقدير معلمات الأجل الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)

Dependent Variable: R				
Method: Dynamic Least Squares (DOLS)				
Included observations: 35 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	0.68597	0.049480	13.86386	0.0000
0.959R-squared		Adjusted R-squared 0.956		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

5.1.III. تقييم النموذج إحصائيا

1.5.1.III. الارتباط الذاتي للأخطاء:

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي للأخطاء غير معنوية عند مستوى الدلالة 5% وهذا على مدار 16 فجوة وهذا ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

شكل رقم (02) معاملات الارتباط الذاتي والجزئي للأخطاء

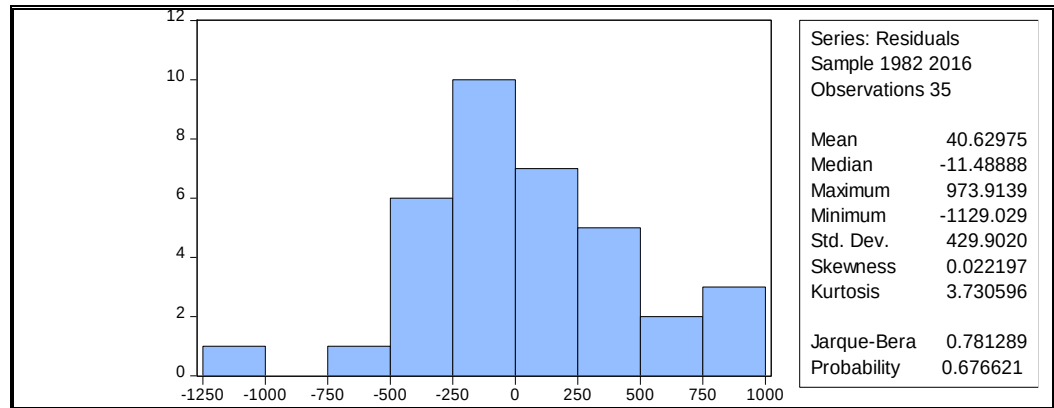
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. *.	. *.	1	0.187	0.187	1.3293	0.249
. .	. .	2	0.015	-0.021	1.3383	0.512
. * .	. * .	3	-0.178	-0.183	2.6167	0.455
. *.	. **	4	0.133	0.214	3.3511	0.501
. .	. .	5	0.033	-0.035	3.3983	0.639
. .	. .	6	0.051	0.008	3.5154	0.742
. * .	. .	7	-0.111	-0.062	4.0883	0.770
. *.	. **	8	0.213	0.252	6.2601	0.618
. .	. * .	9	-0.042	-0.163	6.3499	0.704
** .	** .	10	-0.262	-0.334	9.8997	0.449
** .	. .	11	-0.218	0.068	12.462	0.330
. * .	** .	12	-0.156	-0.246	13.827	0.312
. * .	. * .	13	-0.116	-0.195	14.621	0.332
. * .	. .	14	-0.113	-0.033	15.405	0.351
. * .	. .	15	-0.111	-0.033	16.203	0.369
. .	. .	16	0.020	-0.027	16.231	0.437

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

2.5.1.III اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (JB):

يتضح من الشكل امكانية قبول فرضية عدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر وقد بلغا قيمة جاك بيرا $jb=0.78$ بقيمة احتمالية تقدر ب $Pro=0.676$

شكل رقم (03): اختبار جاك بيرا (JB)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews

6.1.III تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة للجزائر:

أشارت النتائج القياسية أن متغيرات النموذج القياسي ، النفقات والإيرادات ساكنة في المستوى الأول، كما أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات وهذا ما يعني أن المالية العامة في الجزائر مستدامة وفق منظور هاكمو وراش، أما فيما يخص قوة أو ضعف الاستدامة وبعد تقدير معامل معادلة الانحدار طويل الأجل بين النفقات والإيرادات وتطبيق اختبار والد وجدنا أن المعامل b محصور بين الصفر والواحد مما يعني أن استدامة المالية العامة ضعيفة وفق منظور كوينتوس.

لقد أوضح التحليل السابق للاستدامة المالية في الجزائر، أن وضعها المالي يتسم باستدامة لكنها ضعيفة نظرا لهيمنة الإيرادات النفطية ومدى تأثر هذه الأخيرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الإنفاق وعدم مسايرة الإيرادات العامة لها، وهذا رغم خروج الجزائر من أزمة المديونية وقدرتها على الحفاظ على معدلات دين عام مقبولة، لكن هذا لم يستمر بسبب انخفاض أسعار النفط منتصف 2014 وعدم قدرة الإيرادات الحالية على تغطية النفقات مما دفعها إلى العودة إلى الاستدانة الداخلية والخارجية. وكحوصلة نشير إلى أن النتائج المتحصل عليها في توصيف الوضع المالي للميزانية العامة في الجزائر، والذي استخدمت فيه اختبارات للاستدامة المالية، هذه الأخيرة تقوم على دراسة سلوك سلاسل زمنية تاريخية (مدخل يقيني)، وهي مؤشرات استرشادية وليست حاكمية، وعليه يمكن القول أن الوضع المالي في الجزائر مستقر ولا نجزم بالاستدامة، فقد تطور اتجاه حديث لتقييم الاستدامة المالية والتوجه نحو المداخل غير اليقينية وإدخال النماذج الاحتمالية، فالمستقبل يسوده قدر من عدم اليقين ولا نستطيع الجزم بالتغيرات الاقتصادية الحاصلة على وجه اليقين في الاتجاهات التي تأخذها متغيرات الإيرادات، النفقات، العجز الموازني والدين العام، وهذا ما يستدعي من الجزائر القيام بمجموعة من الإصلاحات والسياسات التي يمكن أن نعرضها فيما يلي:

- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية ومعايير تقييم أداء برامج الإنفاق، وإعادة العمل بقانون ضبط الميزانية؛
- ضرورة زيادة من مرد ودية الجباية العادية من خلال إصلاح الإدارة الضريبية، وتصميم نظم ضريبية أكثر نجاعة في التحصيل الضريبي وزيادة الفعالية في مكافحة التهرب الضريبي، وهذا ما يكرس عدم الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية؛
- إصدار قانون للدين العام وإدارته من أجل وضع الإطار العام لسياسات واستراتيجيات إدارة الدين العام لتفادي الوقوع في أزمة المديونية وترشيد قرارات الاقتراض،
- ضرورة إصلاح وتطوير سوق السندات الحكومية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية لضمان تلبية الاحتياجات التمويلية والوفاء بالتزاماتها بأقل تكلفة ممكن

- الإحالات والمراجع :

1. B Trehan و C Walsh. (1991). **Testing Intertemporal Budget Constraints: Theory and Applications to U. S. Federal Budget and Current Account Deficits**. Journal of Money, Credit and Banking , pp 206-223.
2. Blanchard, O. &. (1990). (1990). **The sustainability of Fiscal policy: New answer to an old question**. OECD Economic Studies, N 15 .
3. Bohn, H. (2007). **Are Stationarity and Cointegration Restrictions Really Necessary for Intertemporal Budget Constraint**. Journal of Money Economics 54 , pp 1837-1847.
4. Buiter, W. H. (1985). **A guide to public sector debt and deficits**. Economic Policy Vol, Great Britain , pp15-79.
5. Commission, E. (2012). **Fiscal Sustainability Report**. European Commission.
6. Domar, E. (1944). **the burden of the debt and the national income**. The American Economic Review vol.34 N°4 .
7. Hakiko, C., & Rush, M. (1991). **Is the budget deficit too large**. Economic Inquiry 59 , pp 429-445.
8. Haug, A. (1991). **Cointegration and Government Borrowing Constraints: Evidence for the United States**. Journal of Business AND Economic Statistics Vol9, N° 1 , pp 97-101.
9. Hamilton, J. D., & Flavin, M. (1986). **On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing**. American Economic Review, VOL 76 , pp 809-819.
10. IMF. (2002). **Assessing Sustainability** .
11. J Cuddington. (2007). **Analyzing the sustainability of fiscal deficits in developing countries**, policy Research Working Paper Series 1784 .The World Bank.
12. Kenan, A. (2015). **Fiscal Sustainability and The state oil Fund in Azerbaijan**. Journal of Eurasian Hanyang University , pp 114-121.
13. Nzamba, L. (2015). **measuring fiscal sustainability of African Economics Master Thesis**(not published). University of the Witwatersrand, South Africa.
14. Quintos, C. E. (1995). **Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts**. Journal of Business Economic Statistics 13 , pp 409-417.

15. أمال معط الله. (2015). آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان.
16. شبيبي عبد الرحيم. (2013). الآثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام، دكتوراه علوم (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان.
17. عبد الرحيم شبيبي، و سيدي محمد شكوري. (2013). استدامة تحمل عجز الموازنة بالجزائر حقائق تجريبية لاختطية باستخدام نموذج STAR. مداخلة ضمن المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف 01،
18. عيبر محمد ثروت حسين. (2009). الاستدامة المالية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
19. معط الله أمال. (2015). آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، رسالة ماجستير (غير منشورة).

: